

اقتراح قانون

يرمي إلى تجريم البلاغ الكاذب إلى جهات الإسعاف والإنقاذ
(إضافة المادة 760 مكرّر إلى قانون العقوبات)

المادة الأولى :

يُضاف إلى الفصل الثالث من الباب الثاني عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، المادة 760 مكرّر
التالي نصّها:

« المادة 760 مكرّر:

كل من أبلغ الجهات المختصة بالإسعاف أو الإنقاذ بحدوث طارئ يستدعي تدخّلها الفوري رغم علمه بعدم
حصول ما أبلغ عنه، عوقِبَ بالحبس حتى ثلاثة أشهر على الأكثر وبغرامة لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور
أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتُضاعف العقوبة إذ أدى هذا الفعل إلى حالة من الضوضاء أو الهلع بين الناس.
وفي حال كان هذا الفعل سبباً في مُباشرة تحقيق تمهيدي أو قضائي حول الواقعة التي تمّ الإبلاغ عنها،
عوقِبَ أيضاً بمقتضى المادة 402 من هذا القانون».

المادة الثانية :

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائبة بولا يعقوبيان



الأسباب الموجبة

لما كانت مهام الجهات المختصة بالإسعاف والإنقاذ تستدعي بصورة بديهية التحرك الفوري من قبلها فور ورود أي بلاغ إليها بحدوث طارئ يهدد سلامة الأشخاص أو الأموال، دون أن يتسنى لها التدقيق في صحة هذا البلاغ أو كذبه قبل وصولها إلى مكان الحادث الذي جرى الإبلاغ عنه.

ولما كان بعض المتطوعين يستغلون هذا الواقع بغية التسلية، فيبلغون هذه الهيئات بحدوث طوارئ يتبين عند الوصول إلى موقعها بأنها لم تحصل، مما يؤدي إلى إرهاق أعضاء هذه الهيئات جسدياً رغم أن أغلبهم من المتطوعين، كما يؤدي إلى استنزافها مالياً تبعاً لما يتطلبه تحرك ألياتها من مصاريف ولو على مستوى الوقود، فضلاً عما قد ينجم عن هذه البلاغات من حالات دعر أو هلع بين الناس.

ولما كان المثال الأبرز على ذلك هو ما حصل بشكل مؤسف بتاريخ 2019/4/1، إذ أقدم عدد من الأشخاص وبمناسبة ما يُعرف بـ "كذبة أول نيسان" إلى الإتصال بعدد من الجهات المختصة بالإسعاف وإبلاغها بوقوع حوادث سير ضخمة ما استدعى استنفار وتحرك حوالي خمسة عشر سيارة إسعاف ليتبين بعد ذلك أن هذه البلاغات كانت كاذبة.

ولما كان قانون العقوبات يخلو من أي نص صريح يُجرّم هذا الفعل على الرغم من خطورته ودنائه وآثاره السيئة، مما يقتضي معه إضافة نص يُجرّمه إلى قانون العقوبات، وهو ما دفعنا إلى إعداد اقتراح القانون المرفق الذي يرمي إلى إضافة المادة 760 مكرّر إلى قانون العقوبات تحقيقاً لهذه الغاية.

لذلك

نتقدّم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المرفق على أمل مناقشته وإقراره.

النائبة بولا يعقوبيان